

توتر العلاقة بين حزب العدالة والتنمية التركي وحركة الخدمة للأستاذ كولن: الوجه التركي لأزمة الدعوي والسياسي في العمل الإسلامي

محمد جبرون
باحث مغربي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

مقدمة:

يُعد حزب العدالة والتنمية التركي نموذجًا ملهمًا لكثير من الإسلاميين في العالم العربي منذ ظهوره على الساحة التركية سنة 2002م، وذلك للنجاحات الاقتصادية المبهرة التي تحققت في عهده، رغم قصر مدة حكمه. وازدادت جاذبية هذا الحزب وتعلق الرأي العام العربي به في الفترة الأخيرة، بسبب انحيازه الواضح للثورات العربية، ودعمه السياسي والدبلوماسي والاقتصادي للحراك الجماهيري الذي عاشه أكثر من قطر عربي في الفترة ما بين عام 2010 م و2014م.

وقد حفزت هذه النجاحات كثيرًا من الإسلاميين على بحث النموذج السياسي التركي، ومحاولة تقليده في أكثر من مجال طلبًا للنجاح والريادة، إذ أمسى مضرب المثل، ومنتهى الآمال، ومقابل هذا الإعجاب غير العادي الذي نالته تجربة العدالة والتنمية التركي عانت تجربة «الخدمة» التي لا تقل إثارة عن تجربة الحزب، من الجهل وضعف المتابعة،¹ بالرغم من نجاحاتها الباهرة التي تتجاوز كثيرًا نجاحات السياسة التي ظهرت فجأة مع حزب أردوغان، على الصعيد التربوي خاصة، ولعل أقوى هذه النجاحات المُغفلة إخراج ملايين الأتراك من الشباب والنساء والرجال من ظلمة «اللا دينية المتطرفة» إلى أنوار الإسلام المنفتح والحضاري، وذلك بفضل الجهود التربوية الضخمة لرواحلها من الرجال والنساء برعاية قيادة روحية وتربوية متبصرة يمثلها الأستاذ فتح الله كولن.

أدت هذه الفجوة في الوعي إلى فجوة نفسية أخطر منها جعلت الرأي العام العربي، إلا قليلاً منه، يتعلق بأردوغان ولا يقبل الإساءة إليه، ولا يحب أن يسمع السوء عنه، وجعلته بالمقابل مستعدًا نفسيًا لتصديقه، واتهام خصومه بالخيانة، وإضفاء الشرعية على كل قراراته، حتى إن كان هؤلاء الخصوم شركاء المرجعية، كما هو الحال مع جماعة الخدمة، وهنا تكمن صعوبة الأزمة التركية وخطرها على الوجدان العربي.²

وتتوارد اليوم الأخبار تبعًا من أنقرة واسطنبول عن قرارات ضد حركة الخدمة والمرتبطين بها، وتواكبها مجموعة من الاتهامات من قبيل الخيانة، والعمالة لإسرائيل وأمريكا... إلخ، وتنتشر بالمقابل صحافة

¹ جماعة الخدمة هي جماعة مدنية تركية تأسست في الستينيات من القرن الماضي، مرشدها وزعيمها الروحي الأستاذ فتح الله كولن المزداد سنة 1941م، المستقر في الولايات المتحدة الأمريكية، التي خرج إليها في رحلة علاجية، ولم يعد منها بسبب التضيق والملاحقة التي عانى منها في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وتقوم هذه الجماعة بأعمال إصلاحية ضخمة في مجالات اجتماعية مختلفة وعلى رأسها التعليم، ولها امتداد قوي في مجالات الاقتصاد والإعلام والثقافة. وترفض هذه الحركة الاشتغال بالعمل السياسي وتأسيس حزب غير أن لها مواقف سياسية من بعض القضايا الحيوية في تركيا، وتعرف السياسة بأنها «إرضاء الخالق في خدمة المخلوق».

² تبدو القابلية لاتهام جماعة الخدمة، والتعاطف مع العدالة والتنمية على عدد من العرب، بما فيهم النخب، ويحضرني في هذا السياق النفس الذي تحدثت به الدكتور بشير موسى نافع عن الأزمة التركية، فقد كتب في القدس العربي وعدد من المنابر الإعلامية الأخرى مقالاً بعنوان "آخر معارك أردوغان: المعركة ضد الوصاية السرية على الدولة". انظر الموقع الإلكتروني لجريدة القدس العربي، 27 دجنبر 2013

الخدمة أخطاء حكومة اردوغان، وتجاوزاته، وتراجعاته... إلخ. ويعد ملف الفساد الذي تفجر فجأة أحد مظاهر هذه الحرب الباردة بين الطرفين، حيث يتهم اردوغان حركة الخدمة بالمسؤولية عن تفجير ملف «وهمي» للفساد، خدمة لأجندة خارجية صهيونية وأمريكية.

كيف يمكن إذن أن نفهم هذه الأزمة الصادمة للوجدان العربي والمجھضة، لا قدر الله، لجنين نهضة إسلامية؟ وهل هي مؤامرة خارجية فعلاً، كما يريد أن يفهمنا اردوغان، تستهدف النجاح التركي بقيادة العدالة والتنمية في ظرف إقليمي مطبوع بالردة والانقلاب على الديمقراطية، أم أن الأمر يتعلق بأزمة فساد سياسي حقاً أركمت رائحته أنوف الأتراك قبل غيرهم؟ أليس من الممكن أن تكون هذه الأزمة غير المتوقعة من طرف الكثيرين أزمة نموذج إصلاحي ناجمة أساساً عن اختلال العلاقة بين نموذجين في الإصلاح؛ واحد سياسي والثاني مجتمعي مدني؟

1- العلاقة بين حزب العدالة والتنمية وجماعة الخدمة من التعايش إلى الأزمة:

إن حركة الخدمة أقدم من حزب العدالة والتنمية، إذ ترجع بداياتها الأولى وبشكل مؤسساتي إلى سنوات السبعينيات من القرن الماضي، حسب ما أفادنا به الكاتب الأستاذ مصطفى يشيل،³ أراد مؤسسها الأستاذ فتح الله كولن إتمام رسالة شيخه وأستاذه بديع الزمان النورسي (ت. 1960م) في الإصلاح، والحفاظ على الهوية الإسلامية للشعب التركي، ووضع أسس نهضة إسلامية متصالحة مع الذات، ومتصلة بالميراث الحضاري للأمة، وذلك بالاعتماد على الإنسان والتربية الإيمانية. وتتبوأ «المدرسة» الصدارة في هذا النموذج الإصلاحي، فلا إصلاح دون إنسان، ولا إنسان دون إيمان، وطريق الإيمان «التربية المدرسية».⁴

لقد حققت هذه الجماعة على امتداد أربعين عاماً من العمل نتائج إصلاحية ضخمة لا تخطئها العين، فقد تخرج من مدارسها التي بلغت اليوم ثلاثة آلاف مدرسة داخل تركيا وخارجها ملايين الطلبة، وتنتشر مدارسها في مئة وستين دولة في مختلف قارات العالم، تمتلك إمبراطورية إعلامية كبيرة تتكون من ثلاث عشرة قناة تلفزيونية، وعدد من الصحف والمجلات، من أشهرها جريدة زمان التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، وتوزع منها أزيد من مليون نسخة يومياً، بالإضافة إلى عدد من دور النشر، ووكالة أنباء جيهان، التي لها ذراع

³ لا يمكن تحديد تاريخ بعينه لانطلاقة حركة الخدمة بتركيا، وذلك لطابع السرية الذي أحاط بعملها في الماضي، ولارتباطها بنشاطات الأستاذ كولن، فقد يذهب البعض إلى سنوات النشاط الأولى للرجل، ويعتبرها سنوات التأسيس وقد يتأخر البعض إلى أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، ومهما يكن فإن بداية الخدمة في تركيا ظهرت بشكل مؤسساتي في السبعينيات، وتمثلت في البداية في النشاط الدعوي للأستاذ بأزمير ومحيطها. (مصطفى يشيل، امتحان الإسلاميين بالدولة: بين امتلاك السلطة وخدمة الإسلام، مداخلة في منتدى المفكرين العرب والأتراك، المنعقد باسطنبول ما بين 17 و18 فبراير 2014، غير منشورة وامتلك نسخة منها).

⁴ فتح الله كولن، ونحن نبني حضارتنا، ترجمة عوني عمر لطفي، دار النيل، القاهرة، ط. 3/2012، ص 21-62. محمد جكيب، أشواق النهضة والانبعث، دار النيل، القاهرة، ط. 1/2013، ص 281

اقتصادي كبير ومؤثر في الاقتصاد التركي، توطره منظمة لرجال الأعمال، بالإضافة إلى عدد من المشافي، وعدد لا يحصى من الأنشطة التربوية المتنوعة.

أما حزب العدالة والتنمية الذي ظهر على الساحة سنة 2002م، وحقق انتصارات سياسية متتالية في مختلف الاستحقاقات التي عرفتها تركيا على مدى اثني عشر عامًا، تكوّن من عدد من الفصائل، بعضها إسلامي ينحدر من مدرسة «مليجوروش» التي أسسها المرحوم نجم الدين أربكان (ت. 2011م)، وبعض التيارات الإسلامية الأخرى كالنوريين والسليمانيين، وبعضها الآخر غير إسلامي من اليساريين والليبراليين، وكان همه الأساس، وشعاراته الرئيسية التي جمع حولها الأتراك ترسيخ الديمقراطية وتعزيز الحريات وحقوق الإنسان في تركيا، وبالمقابل نحى جانبًا الهموم الإسلامية التي كانت مسيطرة على سلفه أربكان، وأعلن صراحة أن حزبه ليس حزبًا إسلاميًا.

وقد استطاع خلال المدة التي حكم فيها أن يحقق الكثير من الإنجازات السياسية والاقتصادية الباهرة، لا يمكن للمتابع المنصف إنكارها، وعلى رأس هذه الإنجازات التي تحققت في عهده التحاق الاقتصاد التركي بكوكبة الدول الأكثر نموًا على صعيد العالم، إذ بلغت تركيا المرتبة السادسة عشرة عالميًا على مستوى النمو الاقتصادي، وتحسنت العملة التركية مقابل الدولار الأمريكي، وارتفع الدخل الفردي، وتحسن أداء الصناعة التركية، وارتفعت قيمة الاستثمار الخارجي إلى ثلاثة وتسعين مليار دولار عام 2011،... إلخ.⁵ أما على الصعيد السياسي، فقد تراجعت حدة المشكلة الكردية في عهده، وحد من تدخل العسكر في السياسة، وتعتبر عملية أركانة أقوى عملية في هذا السياق،⁶ كما أعاد تركيا إلى المسرح الإقليمي والدولي، فأمست تركيا فاعلاً رئيساً في كثير من الملفات المعقدة في المنطقة كالملف الإيراني والعراقي والفلسطيني واللبناني والسوري، ناهيك عن الدعم الاستثنائي في الفترة الأخيرة لدول الربيع العربي... إلخ.

إن العلاقة بين جماعة الخدمة وحزب العدالة والتنمية كانت في البداية علاقة تعاون وتكامل، وقد بدأت هذه العلاقة منذ كان أردوغان رئيس بلدية اسطنبول، حيث سبق له أن زار الأستاذ فتح الله كولن في مدرسته، وجلس إليه أكثر من مرة على حد قول رجال الخدمة، وكان يعبر عن إعجابه بالعمل الذي تقوم به الخدمة، ويمتدحه، ولم يترددوا في التصويت لحزبه، ودعمه في أكثر من استحقاق انتخابي على امتداد 10 سنوات تقريباً، وقد بلغ هذا الدعم ذروته، حين دعا الأستاذ فتح الله كولن الأتراك للتصويت على التعديلات الدستورية

⁵- محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، منشورات مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط.1/2013، ص 10-11

⁶- عملية أركانة هي العملية التي تحرك فيها القضاء التركي بإمرة وكيل النيابة القاضي زكرياء أوز ضد مجموعة من قادة الجيش بتهمة التخطيط لانقلاب عسكري ضد حكومة أردوغان، وأودع بموجب هذه العملية السجن عدد منهم، وقد صرح أردوغان آنذاك، أن عهد الانقلابات قد تولى، ومن غريب الصدف أن يكون القاضي نفسه وراء ملف الفساد المتفجر أخيراً.

سنة 2010م،⁷ والتي كان الغرض منها تحقيق عدد من الإصلاحات السياسية وتحقيق مزيد من الديمقراطية إلى درجة أنه قال في إحدى دعواته مخاطباً أنصاره: لو أمكنكم دعوة من في القبور وتحت التراب للتصويت على التعديلات لا تترددوا،⁸ وفعلاً، عرف هذا الاستحقاق إقبالاً مكثفاً، حتى أن أتراك الخارج كانوا يأتون للتصويت في المطار ثم يعودون إلى بلدان استقرارهم.

غير أن هذا التوافق الواضح بين أكبر الفاعلين الأتراك في الحقلين المدني والسياسي؛ أي حزب العدالة وحركة الخدمة، والذي تجلت آثاره الإيجابية في أكثر من مناسبة، كانت تحفر في أساساته عدد من التناقضات والخلافات التي انتهت إلى افتراق الطرفين، والتدهور الدرامي والفجائي لعلاقتهما، وقد بلغ هذا التدهور مداه بعد تفجر ملفات الفساد الأخيرة في السابع عشر من كانون الثاني عام 2013م التي حركها القضاء واتهم فيها نجل أردوغان بلال وعدد من أبناء الوزراء.

إن مآخذ جماعة الخدمة على حزب العدالة والتنمية بقيادة رئيس الحكومة طيب رجب أردوغان عديدة، غير أن أبرزها اعتراض الجماعة على انفتاح حكومة أردوغان على إيران، وسعيها الدائم إلى مزيد من التعاون معها في مجالات استراتيجية مختلفة، الشيء الذي تنظر إليه جماعة الخدمة بحذر شديد، وتعتبر كل مشاكل تركيا منذ القديم كانت تأتيها من الجناح الشرقي، وتحديدًا من إيران، كما أن ركوب إيران ظهر المذهب، وسعيها الدائم لاستغلال الشيعة لتحقيق مزيد من الاختراق والمصالح السياسية في البلدان العربية والإسلامية يثير مخاوف جماعة الأستاذ فتح الله كولن.

وقد أظهرت التطورات السياسية والدينية التي تعيشها تركيا منذ مدة ليست بالقصيرة صواب تحليل جماعة الخدمة؛ فقد أخذ الشيعة العلويون الأتراك يتحولون تدريجياً من زيدية إلى اثني عشرية،⁹ مما يعني التحاقهم بالمرجعية في إيران، وهو ما يشكل خطراً سياسياً ومذهبياً على تركيا، وفي السياق نفسه، فتحت تركيا خلال مدة أردوغان ذراعيها للطلبة وعدد من رجال الأعمال الإيرانيين، وهو ما يثير مخاوف مذهبية جدية لغالبية السنة الأتراك، وهذه الفئة ليست بعيدة عن ملف الفساد الحالي من خلال تورط أحد رجال الأعمال الإيرانيين.

⁷ - حول أهم الإصلاحات التي جاءت بها التعديلات الدستورية سنة 2010م يراجع كتاب محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، م. س، ص 171-172

⁸ - مصطفى يشيل، امتحان الإسلاميين بالدولة، م. س، ص 2

⁹ - يشكل الشيعة العلويون نسبة تتراوح بين 15 و20 بالمئة من مجموع سكان تركيا، ويستقر أغلبهم في الجنوب والجنوب الشرقي، ويشكلون القاعدة الرئيسية لأحزاب اليسار العلماني المتطرف.

ومن القضايا الخلافية الأخرى بين جماعة الخدمة وحزب العدالة موضوع القضية الفلسطينية، فالسياسة التي اعتمدها أردوغان في مقاربتة للموضوع الفلسطيني، ملف غزة تحديداً، لا تحظى بالقبول لدى قيادة الخدمة، وقد شكلت سفينة مرمرة أو أسطول الحرية الذي قتل فيه تسعة أترك النقطة التي أفاضت الكأس في علاقة الطرفين، حيث انتقدت الخدمة بشدة خطوة العدالة والتنمية في هذا السياق، واعتبرتها غير حكيمة وغامضة، ومجازفة بأرواح الأتراك، فالكل كان يعلم أن إسرائيل لن تسمح لمرمرة بالرسو في غزة، وبالرغم من ذلك أصر أردوغان على هذه الخطوة، وبالمقابل تقترح حركة الخدمة سياسة دعم أخرى لقطاع غزة والفلسطينيين عموماً لا داعي لتفصيل القول فيها هنا.

كما تختلف وجهة نظر جماعة الخدمة عن وجهة نظر العدالة والتنمية فيما يتعلق بالملف السوري، فبدل الدعم المطلق للمعارضة السورية وقطع جميع الصلات بالنظام السوري، والتعويل على التغيير الراديكالي والجزري الذي يستند إلى الحراك الثوري، كانت حركة الخدمة ترى احتضان النظام السوري وتشجيعه على القيام بمجموعة من الإصلاحات، وتحقيق مزيد من الانفتاح الديمقراطي في ظل الاستقرار، الشيء الذي كان سيجنب الشعب السوري الكارثة التي يعيش ألامها اليوم.

ومن مواطن الخلاف الأخرى بين الفريقين، موضوع كتابة الدستور، ويشكل هذا الموضوع أحد الانشغالات الرئيسة للنخبة السياسية التركية، إذ يعول عليه في انتقال تركيا من الدولة التسلطية إلى الدولة الحديثة الديمقراطية؛ فالدستور الحالي تمت صياغته تحت حكم العسكر سنة 1982م، وتعتوره ثغرات متعددة تهم قضايا الحريات والأقليات... إلخ، غير أن أردوغان لسبب ما لا زال متلكناً في هذا الباب بالرغم من وعده بالقيام بهذا الأمر في الانتخابات السابقة، ولا تدرك معظم الحركة الديمقراطية التركية الخلفيات الحقيقية وراء هذا التلكؤ. فهل هي طموحات الزعامة إلى سنة 2023 التي جعلها هدفاً له أم أشياء أخرى لا نعلمها؟ وجماعة الخدمة هي جزء من كل كبير يتطلع لهذه الإصلاحات بشكل مُلح.

وفي الموضوع الكردي، يعارض معظم الأتراك بما فيهم حركة الخدمة النزعة الانفصالية الكردية، ويرفضون تمكين الأكراد من أي شكل من أشكال الاستقلال عن الدولة بما فيه الاستقلال الذاتي، في حين ينفج حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان سياسة من شأنها أن تفضي لاستقلال الأكراد عن الدولة، أو على الأقل حصولهم على الاستقلال الذاتي.

وبالإضافة إلى هذه الملفات السياسية التي تباينت حولها وجهات نظر الطرفين، يلاحظ أهل الخدمة تنامي واستشراء الفساد داخل دولة أردوغان، وبين صفوف أتباعه، فقد ظهر الغنى الفاحش على بعض الأعضاء والمقربين من الحزب، وحامت شبهات الفساد حول عدد من الشخصيات السياسية من حزب العدالة والتنمية

ومقربيه، وهو ما عبر عنه أحد مستشاري أردوغان السابقين السيد علي بولاج بتدهور مكانة الارستقراطية التركية وتحول بعض الفقراء إلى أغنياء بحكم علاقاتهم السياسية، وقد تحرك القضاء مؤخراً بإشارة وكيل النيابة باسطنبول القاضي زكرياء أوز، قاضي عملية أركانة الشهيرة، ضد عدد من المتهمين بالفساد من حزب أردوغان الذين تمتلك النيابة العامة أدلة دامغة على تورطهم في الفساد، وضبطت مع بعضهم أموالاً طائلة لا يملكون تبريرات مقنعة لمصدرها وأوجه إنفاقها.

إن هذه الخلافات وغيرها كثير مما لم نذكر، جعلت من جماعة الخدمة معارضة سياسية اجتماعية غير تقليدية، وقوية لحزب العدالة والتنمية، وهو ما جعل حبل الود بين الطرفين، يضعف إلى أن انقطع مع أحداث تقسيم، وملف الفساد الكبير الذي تفجر مؤخراً، واتهم فيه أردوغان جماعة الخدمة بتحريكه باعتبار امتداداتها، على حد زعمه، في الأمن والقضاء، واعتبرها مؤامرة على حكومته، تحركها أيادٍ خارجية، فأخذ في ملاحقتها باتخاذ مجموعة من الإجراءات العقابية ضدها، من قبيل قرار إغلاق المدارس التحضيرية للجامعة التابعة للخدمة،¹⁰ والأمر بسحب رساميل الدولة من بنك آسيا المقرب من الخدمة، وتعرضه للإفلاس،¹¹ ووقف توزيع جريدة زمان في الخطوط الجوية التركية، وشن حملة تطهير شاملة في صفوف أجهزة الأمن والقضاء بشبهة الانتماء للخدمة، ويقدر ضحايا هذه الحملة بالآلاف...إلخ.

إن التوصيف الذي قدمناه لهذه الأزمة، يضع القارئ العربي في صورة المشكلة بشكل عام، غير أنه لا يفسرها، فهل الأمر يتعلق فعلاً، كما أسلفنا القول، بمؤامرة تشترك فيها أطراف خارجية؛ أي الإمارات وأمريكا وإسرائيل، وداخلية؛ أي الخدمة، الغاية منها تحطيم «السلطان العثماني» المتمثل بأردوغان، أم أن الأمر يتعلق بطغيان أردوغان واستعماله الدولة وأجهزتها لتصفية معارضيه وتثبيت حكمه، أم أن الأمر أبعد من هذا وذاك، ويتعلق أساساً بمعضلة الدولة في سياقنا الإسلامي ومآزق الإصلاح من فوق؛ أي من الدولة، أو من تحت؛ أي من المجتمع؟

¹⁰- إن الدخول للجامعة في النظام التعليمي التركي يكون بعد النجاح في امتحان وطني يجتازه طلاب المدارس الثانوية، ويلجئون شعب التعليم الجامعي بناء على النقط المحصل عليها في هذا الامتحان، وهو امتحان مفتوح في وجه طلاب المدارس دون شروط، وتوجد في تركيا عدد من المدارس التحضيرية لهذا الامتحان، هي عبارة عن شركات مستقلة تابعة لجماعة الخدمة وغيرها، وتحظى المدارس التحضيرية التابعة للخدمة بثقة عالية، ويدخلها آلاف الطلاب في كافة ربوع تركيا، ومعظم روادها ينجحون في امتحانات الولوج للجامعة.

¹¹- أمرت الحكومة بسحب رساميلها من بنك آسيا المقرب من الخدمة، وتعرضه للإفلاس، وهو ما تداركه رجال الخدمة بضخ أموال كبيرة في البنك لتعويض النقص في السيولة لدى هذا البنك وإنقاذه من الانهيار.

2- خلاف الإسلاميين الأتراك؛ محاولة لصوغ نموذج تفسيري:

إن حزب العدالة والتنمية التركي بزعامة طيب رجب أردوغان، وهو يسعى لرفع مكانة تركيا بين الأمم اقتصادياً وسياسياً، ويزيح عن طريقه العوائق، ويتحدى الصعاب، لا نعتقد أنه يفعل كل ذلك إرضاء لشهوة السلطة ورغبة في الخلود السياسي، فقادته يدركون قبل غيرهم أنها؛ أي السلطة، لو دامت لغيرهم لما وصلت إليهم، ولا نعتقد أيضاً أن «تتكروه» لشعاراته الإسلامية اختيار استراتيجي ونهائي، بل هو تكتيك مرحلي اقتضته ظروف خاصة مرت بها تركيا في السنوات الماضية، وهذا باعتراف بعض رجالات الخدمة أمثال مستشار أردوغان علي بولاج.¹²

كما أن جماعة الخدمة، وهي تعارض أردوغان في أكثر من ملف، وتستنكر طغيان الدولة على المجتمع، وتتمدد في أنحاء المجتمع المختلفة ومؤسساته، بريئة من كل أشكال التآمر على صديق الأمس أردوغان، وبريئة من كل الاتهامات التي توكل لها صباح مساء داخل تركيا وخارجها، من قبيل العمالة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية واستخبارات أجنبية، ورغبتها في الانقضاض على الدولة، وأنها دولة موازية... إلخ.

ومن ثم، وبناء على هذا الفهم، يبدو الخلاف بين الطرفين، في نظرنا، خلافاً موضوعياً، ويكاد يكون حتمياً، ولا علاقة له بنظريات المؤامرة وما يتناسل عنها؛ فالتماس بين جماعة الخدمة و«دولة العدالة والتنمية» بكل تداعياته السلبية التي نراها اليوم، من الناحية المنهجية كان أمراً متوقعاً، ونتيجة منطقية للتطور والنجاح الذي عرفه كلا الطرفين، ويجب أن نحذر في هذا السياق من مسايرة أهوائنا واستسهال الخلاف، وتصوير الأمر على أنه مجرد مؤامرة من هذا الطرف أو ذلك ضد الطرف الآخر.

لقد حملت مجموعة من الشعارات السياسية حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وعلى رأسها العمل على تحقيق مزيد من الديمقراطية والحريات واحترام حقوق الإنسان، ولا يخفى على القارئ الحصيف أن مثل هذه الشعارات تعرب عن نية هذا الحزب تغيير طبيعة الدولة التي حكمت تركيا منذ عشرات السنين، والخروج من الدولة القومية المتسلطة والمتغولة على شعبيها، والكاتمة للأنفاس، إلى دولة ديمقراطية مدنية، تحترم الحريات المدنية، واستقلالية المجتمع المدني، وتسمح له بحرية المبادرة والفعل، فهل نجح حزب العدالة والتنمية بتركيا في تحقيق هذا الانتقال؟ لا نعتقد ذلك، أو لنقل بعبارة أقل حدة "نجح نسبياً"، ولعل أكبر الأدلة على ذلك، عجزه عن تنفيذ وعده بإعادة كتابة دستور تركيا الحديثة الذي من شأنه أن يعيد توزيع السلطات داخل الدولة،

¹² - انظر نص مداخلة علي بولاج في منتدى المفكرين العرب والأترك الذي احتضنته إسطنبول مؤخراً، والتي كانت بعنوان "حزب العدالة والتنمية إسلاموي أم إسلامي أم ماذا؟"، ونحتفظ ببعض فقراتها.

وهيكلتها، وترسيخ الحريات... إلخ، بل الأسوأ من هذا العجز اتخاذه مؤخراً مجموعة من القرارات التي تعيد الدولة التسلطية إلى المواقع التي فقدتها، وقد شكّلت الأحداث الأخيرة فرصة لأردوغان لإصدار مجموعة من القوانين والإجراءات تحقق هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات وخاصة القضاء، ومن هذه القرارات إلزام القضاء بإخطار الإدارة بتحركاته، والتدخل في القضاء، وإقالة العشرات من الكوادر الأمنية والإعلامية، ومنع الكتاب من تناول قضية فساد بلال أردوغان، وربط المجلس الأعلى للقضاء بوزارة العدل، وإصدار قانون الإنترنت... إلخ.

وبالتالي، تأجيل أردوغان المتكرر للإصلاح الدستوري، وشبح عودة الدولة التسلطية بكل سوادها جعل الكثير من تيارات المجتمع المدني والسياسي التركية المستقلة والمتطلعة للديمقراطية تتخوف من «الأردوغانية»، وعلى رأس هذه التيارات جماعة الخدمة التي ترى في الديمقراطية والحريات مفتاح كل أبواب الإصلاح والبناء الحضاري الإسلامي.

قد يكون أردوغان في قرارة نفسه يريد الشيء نفسه؛ أي البناء الحضاري، من خلال الدولة القوية المنتفذة، غير أن هذا الرهان، إن كان موجوداً، مغامرة، ولا يملك صاحبه الضمانات الكافية التي تقلّه إلى أهدافه، بل على العكس قد يصنع أداة تسلطية، يورط بها المجتمع من بعده، وتنقلب على كل المنجز الإصلاحية الإسلامي الذي تحقق في تركيا في الخمسين سنة الماضية، ومن ثم، ومهما تكن الظروف والدواعي، فإن تأمين الديمقراطية والحريات وتحرير المجتمع المدني، عمل لا يقبل التأجيل، ومطلب حيوي لعموم الأتراك، وأكثر حيوية بالنسبة للتيار المدني المستقل من صنف جماعة الخدمة، ولا يمكن ابتزاز المجتمع والضغط عليه للتنازل عن هذا المطلب مهما كانت الأسباب والغايات التي تريدها «دولة العدالة والتنمية»، ويمكن تكثيف هذه التطلعات السياسية في مطلب إعادة كتابة الدستور الديمقراطي.

أما من الزاوية المجتمعية، فإن جماعة الخدمة بتعبيراتها المختلفة وامتداداتها المتنوعة الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والثقافية... إلخ، تضخمت وكبرت بشكل أمسى يزاحم الدولة في كثير من الميادين إلى درجة أمسى يعتبرها البعض بما فيهم رئيس الوزراء أردوغان دولة موازية، وإذا كان هذا التضخم هو دليل نجاح إصلاحي، يثير الإعجاب من ناحية، ويجلب الحسد والغيرة من ناحية ثانية، فإنه بدأ يتسبب بعدد من المشاكل الناتجة أساساً عن التقاطع بين الدولة والعمل المدني الذي يشكل حيزاً سياسياً خاصاً ومميزاً، فجماعة الخدمة بحكم عملها تجد نفسها مضطرة لممارسة قدر من السياسة يتطلبه عملها، وتعكس هذا الأمر وجهات نظرها في عدد من القضايا السياسية الكبرى التي أشرنا إلى بعضها آنفاً.

وإذا كان هذا الأمر مشروعاً من حيث المبدأ، ويجعل من جماعة الخدمة معارضة مجتمعية، غير تقليدية؛ أي غير حزبية، لحزب العدالة والتنمية، فإنه من الطبيعي أن تُستهدف، ويُتعامل معها كمعارضة، لكن المشكلة تكمن أساساً في أن هذا الصراع بين حكومة ومعارضة، لا يتم بأدوات السياسة التقليدية، بمعنى أن جماعة الخدمة لا تعارض أردوغان في البرلمان، ومن موقع حزبي معين لا تنافسه انتخابياً، بل تعارضه بأشكال أخرى تشبه أساليب جماعات الضغط الأمريكية، تعارضه بامتداداتها في عمق الدولة التركية، ولعل أقوى دليل على هذا الأمر ملفات الفساد الأخيرة، فهي على الرغم من صدقيتها، فإنها تقدم مثلاً لاستعمال القضاء من طرف جماعة مدنية أو من يدينون بالولاء لها لضرب خصم سياسي، ودفعه إلى حافة الإفلاس السياسي.¹³

وإن رد فعل أردوغان بالمقابل على مثل هذه المعارضة، لم يكن، وهذا طبيعي، بأساليب تقليدية وسياسية، بل لجأ إلى الأساليب التي يحارب بها نفسها، من قبيل استعمال القضاء لضرب الخدمة، وحملة التطهير في كثير من أجهزة الدولة كالأمن والداخلية والقضاء، والهيمنة على الإعلام بمعاقبة كل من يكتب عن الفساد الحكومي، واستعمال المال والاقتصاد... إلخ.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، كيف يمكن الخروج من هذا المأزق؟

إن الحل الذي نراه واقعياً وعقلانياً لهذه المشكلة الإسلامية، يتكون من نقطتين رئيسيتين:

أ- احترام الدولة للاختيار الديمقراطي: لقد عانى الشعب التركي مدة طويلة من الدولة القومية التسلطية، التي صادرت حرياته، وحاولت فصله عن جذوره، وميراثه الثقافي... إلخ، مما جعل من الديمقراطية المدخل الرئيس والوحيد لتمدين الدولة التركية، وعودة الشعب التركي إلى طبعه. وقد وصل حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان السلطة محمولاً على ظهر هذا الشعار. واليوم ومهما تكن الظروف أو بعض المضاعفات السلبية للديمقراطية، التي يمكن إجمالها في تضخم بعض التنظيمات المدنية الاجتماعية؛ أي جماعة الخدمة، بصورة يرى فيها البعض خطراً على الديمقراطية، فإنها لا تجوز لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان التراجع عن الإصلاحات الديمقراطية، والعودة لأساليب التحكم والتسلط.

ب- تحييد الدولة: إن جماعة الخدمة ليست حزباً سياسياً، ولا تشتغل بالسياسة مباشرة، ولا تسعى لامتلاك السلطة... إلخ، لكن لها ممارسة سياسية تقتضيها طبيعة عملها الإصلاحية الممتد في نواحي الحياة التركية

¹³ - إن تركيا مقبلة على انتخابات جماعية مهمة يوم 30 مارس المقبل، ومعلوم أن الفائز فيها، وخاصة في بلدية اسطنبول يكون الفائز في انتخابات الرئاسة، ولعل تحريك ملفات الفساد الأنفة الذكر المراد منه كسر شوكة أردوغان وحزبه في الانتخابات المقبلة، ولهذا فسياق فضيحة الفساد هو سياق داخلي- تركي، ولا علاقة له بالظروف الإقليمية كما يتصور الكثير من المنتبعين العرب، وهو ما جعلهم يرجحون فرضية المؤامرة في هذا الملف عن غيره من الفرضيات.

المختلفة، ولهذا فهي لا تتردد في التعبير عن مواقفها السياسية من بعض القضايا الحيوية، بما فيها تلك البعيدة عن مواقف الحكومة، ولو وقف الأمر عند هذا الحد، لم يكن ليطرح أدنى مشكلة، وأقصى ما يتصور في هذا السياق هو أن تغير الكتلة الناخبة التي تمثلها جماعة الخدمة والمتعاطفين معها وجهتها الانتخابية، وتصوت لحزب آخر غير حزب العدالة والتنمية، غير أن الموضوع أخذ أبعاداً أخرى أكثر خطورة، وتتمثل في استعمال بعض أجهزة الدولة لضرب خصم سياسي في ظرف داخلي حساس جداً، وظرف إقليمي أكثر حساسية، لأن جماعة الخدمة لا تستطيع إلحاق الهزيمة بحزب العدالة والتنمية وإزاحته عن السلطة من خلال الانتخابات، لأنها ببساطة ليست حزباً، لكنها بالمقابل تستطيع الإضرار به من خلال وسائل أخرى كالإعلام وكشف ملفات الفساد التي يتورط فيها بعض رجاله وغيرها من الأساليب.

فأمام هذا الوضع، تجد جماعة الخدمة نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما: الأول، تأسيس حزب سياسي يمثل وجهات نظرها السياسية، ويقدم حلولاً سياسية واقتصادية لمشاكل تركيا، ويعيد تعريف الدور الاستراتيجي لتركيا في المنطقة، ويقارع المنافسين الآخرين وجهاً لوجه؛ والثاني، العدول عن «الممارسة السياسية غير المشروعة»، وأقصد ممارسة السياسة بدون أدوات سياسية، ومن خلال مؤسسات يفترض فيها الوقوف على المسافة نفسها من جميع تيارات المجتمع، فإذا كان من حق جماعة الخدمة اتخاذ المواقف التي تراها مناسبة وتعكس قناعاتها في عدد من القضايا، فإنه ليس من حقها أبداً، وهذا خطأ جسيم، تصريف خلافها السياسي مع حزب العدالة والتنمية أو غيره عبر أجهزة الدولة، وتوظيف هذه الأخيرة لضرب خصومها.

وإذا كان خيار تأسيس «حزب الخدمة» مستبعداً من طرف قيادة الخدمة قبل غيرها، بسبب محدودية الأثر الإصلاحي المتوقع ورائه، وتناقضه التام مع فكر الأستاذ كولن ومنهجه في الإصلاح، فإن الخيار الأمثل لهذه الحركة هو التزام العمل المدني، مع مراجعة طرائق خوضها في الشأن السياسي، ونهج أساليب جماعات الضغط المتعارف عليها دولياً، والتي تتيح لها الاختيار بين أكثر من شريك سياسي محتمل، بدل التورط في اختيار واحد.

خاتمة:

وعموماً، فإن الأزمة التركية الحالية يجب ألا تدفعنا إلى استنتاجات غير سليمة، تدخلنا في مرحلة شك قاتل ومحبط، أو تدفعنا إلى اتخاذ مواقف متشجعة وإطلاقية، تحرماننا من رؤية بعض الصواب في "الأخر"، وبعض الخطأ في "الأنا"، بل يجب أن نحولها إلى درس وعبرة نافعة في سياق تطور الفكر الإصلاحي الإسلامي، ومن هذه الناحية، فإن الخلاف الذي وقع بين الإسلاميين الأتراك لا نرى فيه فشلاً للإسلام السياسي أو للمدخل

السياسي في الإصلاح، كما لا نرى فيه، بالمقابل، إعاقة في المشروع الإصلاحي الاجتماعي المدني، بل نرى فيه انعكاسًا لاختلال التوازن بين المنهجين، ونزعة هيمنة متبادلة، والصواب في مثل هذه الحالة تحري حالة التوازن والتكامل بين المنهجين، بدل عمل الطرفين على أن يتخلص بعضهم من البعض الآخر.

إن حالة التوازن هاته التي يُعول عليها في إغناء التجربة الإصلاحية الإسلامية، والتخفيف من حدة التوتر بين الدعوي والسياسي في تركيا الحديثة بأسلوب عقلاني وحضاري، تقتضي من السياسي الاعتراف باستقلالية المجتمع المدني، والتجاوب مع جماعات الضغط، كما تقتضي من الفاعل المدني احترام آليات العمل السياسي، والحرص على حيادية مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسساتين الأمنية والقضائية.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com